لا تضمن بالغصب هذا عند ابي حنيفة وقالا لا يضمن الامة ايضا لانقصان الحبل لان الرد قد صح مع الحبل
ولكنها معيبة بالحبل ويجب عليه نقصان العيب ثم هلاكها بعيد ذلك حصل بسبب حادث في يد المالك فلا يبطل
به الرد ولا يضمنها الغاصب الا النقصان وله ان يردها كما اخذها لانه اخذها ولم يبق فيها سبب التلف
ورد ها وفيها ذلك فلم يصح الرد بخلاف الحرة لانها لا تضمن بالغصب حتى يقول يبقى ضمان الغصب ويفسد به الرد
ولا يجب رد ها اصلا فافترقا ومنافع الغصب بالرفع عطفا على قوله الحر اي ولا تضمن منافع الغصب صورته
اذا غصب عبدا حبارا مثلا وامسكه شهرا ثم رده الى المالك لا يضمن منافع الشهر عندنا وكذا اذا غصب فرسا
فشهره ورده ونحو ذلك وبه قال مالك وقال الشافعي واحمد يضمن لانها مال متقوم مضمونة بالعقود كالاعيان
ولنا ان عمر وعليا رضي الله عنهما حكما بوجوب قيمة ولد المغرور وجريته ورد الجارية مع عقرها على المالك
ولم يحكما بوجوب اجر منافع الجارية والاولاد مع علمهما ان المستحق يطلب جميع حقه وان المغرور كان يستخدمها
مع اولادها ولو كان ذلك واجبا لهما سكتا عن بيانه لوجوبه عليه لما ذكرنا في اشارات الاسرار المنافع لا تضمن
بالغصب سواء صرفها الى نفسه او عطلها على المالك وقال الشافعي يضمن في الحالين وقال الصدر الاسلام البزدوي
في شرح الكافي ليس على الغاصب في ركوب الدابة وسكنى الدار اجر وهو مذهب علمائنا ولا يضمن ايضا حر المال
او لا يضمن بره بالتلف لعدم تقوم عينها في حقه وضمن المتلف لو كانا اي الخمر والخنزير لذمي لانهما مالان في حقه وقد امرنا
ان نتركهم وما يدينون وعند الشافعي لا يضمنها الذمي لانهما غير متقومين في حق المسلم فوجب ان يكونا
في حقه كذلك لانهم اشاع لنا في الاحكام وعلى هذا الخلاف اذا تلفهما ذمي ثم اسلم عندنا يجب على المسلم قيمتها
وان كانت من ذوات الامثال كان المسلم ممنوع عن تمليكه وتملكه اياها بخلاف الذمي اذا استهلك خمر الذمي
حيث يجب عليه مثلها لقدرته عليه ولو اسلم الطالب بعد ما قضى له عينها فلا شيء على المطلوب لانه ظهر
في حقه ليست بمتقومة فكانا اسلما عيرا له عما كان في ذمته من الخمر فلذا لو اسلما ولو اسلم المطلوب
وحده او اسلم المطلوب ثم الطالب بعده قال ابو يوسف لا يجب عليه شيء وهو رواية عن ابي حنيفة
وقال محمد يجب عليه قيمة الخمر وهو رواية عن ابي يوسف واذا غصب خمرا من مسلم فخللها اي صيرها
خلا بان نقلها من الشمس الى الظل او من الظل الى الشمس او غصب خلا فتخللت عنده بما له قيمة كالتمر
والعنصر ظ ونحوها فلمالك اخذها اي اخذ الخل والجلد المدبوغ ورد المالك الى الغاصب ما زاد الدباغ في الجلد
وبا خذ الخل بغير شيء والفرق ان التخليل تطهير لها فصار بمنزلة غسل الثوب النجس فبقي على ملك المغصوب منه
وبا لدباغ انفصل الجلد مال متقوم كالصبغ في الثوب ولهذا يأخذ الخل بغير شيء ويأخذ الجلد ويعطي ما زاد الدباغ
فيه وطريق معرفته ان ينظر الى قيمة الجلد ذكيا غير مدبوغ والى قيمته مدبوغا فيضمن فضل ما بينهما ان
تفهما وان اتلف الغاصب الخل والجلد المدبوغ في يده وقبل ان يرد ها الى صاحبها ضمن الخل فقط بغير شيء لانه
الجلد المدبوغ عند ابي حنيفة وقالا يضمن قيمة الجلد ايضا مدبوغا ويعطي ما زاد الدباغ فيه لان ملكه قائم فيه
ولهذا يأخذه وهو مال متقوم فيضمنه له مدبوغا لاستهلاكه كما في مسالة الخل ثم يعطيه ما زاد الدباغ
فيه بخلاف الهلاك لانه لم يوجد منه التفويت وكذا الواجب شيء لا قيمة له يضمنه لاستهلاكه دون الهلاك
وله ان ماليته وتقوم حصلت بفعل الغاصب وفعله متقوم لاستحقاله مالا متقوما فيه ولهذا
له ان يحبسه حتى يستوفي ما زاد الدباغ فيه فكان حقا له والجلد تبع لصفته في حق التقوم ثم الاصل وهو

الصنعة لا يجب عليه ضمانه بالاتلاف فكذا التبع فصار كما اذا هلك بغير صنعه بخلاف ما اذا دبغه بشيء لانعدمه
له لان الصنعة فيه لم تتحقق حقا للغاصب لعدم الانتقال بالجلد ولو كان قائما فاراد المالك ان يتركه على الغاصب ويضمنه
قيمته فيما زاد دبغه بشيء ستقوم ليس له ذلك بالاتفاق وقيل عندهما له ذلك فيضمنه مثل قيمة جلد مدبوغ ويعطيه
ما زاد الدباغ كما في الاستهلاك وقيل قول قيمة جلد ذكي غير مدبوغ ولو دبغه بما لا قيمة له كالتراب والشمس فهو
لما لكه مجانا لانه بمنزلة غسل الثوب ولو استهلكه الغاصب يضمن قيمته مدبوغا وقيل طاهرا غير مدبوغ والاكثرون
على الاول ولو جعل الغاصب الجلد دنا او اوصى بالدن قائم لكن المغصوب منه عليه بسبيل ثم ان كان الجلد ذكيا وجب عليه
قيمته يوم الغصب وان كان جلد ميتة فلا شيء ولو خلل الخمر بالقاء الملح فيه قبل عند ابي حنيفة صار ملكا للغاصب
ولا شيء عليه لانه بالخلط بالملح استهلكه فصار كما لو استهلكه بعد الدباغ بالقاء التمر او دبغ جلد ميتة
اخذه المالك واعطاه ما زاد الملح فيه ومعناه ان يعطيه مثل وزن الملح من الخل ولو خللها بصب الخل فيها قيل
يكون للغاصب بغير شيء عند ابي حنيفة سواء صارت خلا من ساعتها او بمرور الزمان عليها وعندهما ان صارت
خلا من ساعتها فكما قال ابو حنيفة وان صارت بمرور الزمان كان الخل بينهما على قدر حقهما ومن كسر معزفا بكسر
الميم اسم آلة اللهو كالعود والبربط ونحوهما او اراق سكرا بفتحتين وهو ينقيع الرطب اذا غلا واشتد او اراق
مصفعا وهو العصير الذي مع وذهب ثلثاه ونحوه او اراق خمرا او اراق خمرا اشتد ضمن عند ابي حنيفة قيمته لانه لا لهو لانه اتلف ما
لا ينتفع به من وجه سوى التلهي فيضمن قيمته من ذلك الوجه كاستهلاك الامة المغنية والكبش النطوح
والحمامة الطيارة والديك المقاتل والعبد الحفي وقال القدوري في شرحه لمختصر الكرخي قال ابو حنيفة اذا كسر
على رجل بربطا او طبلا يضمن قيمته خشبا منحوتا وفي المنتقى عن ابي حنيفة يضمن قيمته خشبا مجلعا
اما الاذي يحرم منه التاليف وقال الفقيه ابو الليث وكانوا يقولون ان معنى قول ابي حنيفة انه يضمن قيمته
ان لو اشترى لشيء آخر سوى اللهو فينظر ان شاء اراد ان يشتريه ليجعله وعاء للملح او غيره ذلك كم يشتري
فيضمن قيمته بذلك المقرر وقال الخير الدين قاضيخان على قول ابي حنيفة يضمن قيمتها صالحة لغير المعصية في الحال
يضمن قيمته دنا ولو صنع منه القطن وفي البربط يضمن قيمته قضعة يجعل فيها الثريد ويأخذ ذلك ثم قيل الخلاف
في الدف والطبل الذين يهزبان اللهو واما الذان يضربان في العرس والعيد يضمن بالاتفاق وقال الامام
الحلواني في شرح الجامع الصغير ولو كان طبل الحاج او طبل الصيد او دفا تلعب الصبية في البيت يضمن بالاتفاق انتهى
واما في السكر فيجب فيه قيمته وكذلك المنصف لا المثل لان المسلم ممنوع عن تملكه عينه وان جاز فعله وعدوها لا يضمن
هذه الاشياء لانها معدة للمعصية فيسقط تقومها كالحر وبه قالت الثلاثة والتقوي على قولهما لكثرة الفساد
بين الناس حتى قالوا رواية عن اصحابنا انه يهدم البيت على من اعتاد التغلب والزرع الفساد وقالوا ايضا
لا باس بالهجوم على بيت المغنين وقد هجم عمر رضي الله عنه على المغنية في بيتها وضربها بالدرة حتى سقط
خمارها فقيل له يا امير المؤمنين قد سقط خمارها فقال انها لا حرمة لها وفي شرح مختصر الكرخي لو اتلفه على نصراني
صليبا ضمن قيمته صليبا لانا امرنا هم على هذا الصنع فصار كالخمر التي هي معزوة عليها وفي الغاية قال
اصحابنا ان الذمي يمنع من كل شيء يمنع منه المسلم الا شرب الخمر واكل الخنزير لانا استثنيناه بالامان ومع بيع هذه
الاشياء اي المعزف والمنصف على اصل ابي حنيفة خلافا لهما ومن غصب لذة او غصب مدبرة فماتت

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)